النائبان محمد قباني وسرج طورسركيسيان في دار المطرانية

قبل ظهر الجمعة ١٥ آذار ٢٠١٣ استقبل سيادة متروبوليت بيروت وتوابعها المطران الياس عوده سعادة النائب محمد قباني الذي قال بعد الزيارة:

«هذه مناسبة أنتظرها كل فترة لكي أتشاور مع سيدنا المطران عوده وأستفيد من نصائحه الحكيمة. وهنا في هذه الدار الكريمة، دار الطائفة الأرثوذكسية، مطرانية بيروت، أودّ قول بعض القناعات، أوّل هذه القناعات أننا نريد أن نؤكد أن مصلحة اللبنانيين جميعاً هي في استبعاد أي قوانين إنتخاب تفرّق وتفتّت وبالتالي المطلوب بالنسبة لقوانين الإنتخاب أن نعود إلى الجذور، أن نعود إلى الطائف، نستكمل الطائف الذي أعطى تصوّراً واضحاً لقانون الإنتخاب والذي تجسّد في المشروع الذي قدّمه دولة الرئيس سعد الحريري قبل حوالي الثلاثة أسابيع أو أربعة، وأعطى فيه تصوّراً لمجلسين، وهو ما نصّ عليه الطائف وإن كان معدّلاً من حيث إستئخار إلغاء الطائفية السياسية في مجلس الشيوخ في البداية، ولكن أن نبدأ من الآن باستكمال تطبيق إتفاق الطائف. الأمر الثاني الذي سبق وقلته في مجلس النواب وأود تكراره في هذه الدار الكريمة، مطرانية بيروت لطائفة الروم الأرثوذكس، أود أن أقول أن مصلحة المسيحيين كما أراها وأنا حريص عليها، ليست في العدد، يجب الابتعاد عن قانون العدد والإهتمام بما ميّز المسيحيين دائماً خاصةً في العصر الحديث وهو التميّز النوعي، وأقصد بذلك أن روّاد النهضة العربية منذ مطلع القرن العشرين وحتى اليوم، كان معظمهم من المسيحيين. أود أن أذكر المفكّرين، من جبران خليل جبران إلى أمين معلوف مروراً بالمعلم بطرس البستاني وسليمان البستاني وقسطنطين زريق قبل عقدين من الزمن وأكثر، وأود أن أذكر أن قادة الأحزاب التقدّمية ومؤسسيها كانوا معظمهم من المسيحيين سواء وافقناهم أو اختلفنا معهم، من ميشال عفلق إلى أنطون سعاده إلى مؤسسي الأحزاب الشيوعية وسواها. المؤسسون كانوا دائماً من الطائفة الأرثوذكسية الكريمة، وسواء اختلفنا معهم أم لا يجب أن نؤكد أنهم أسسوا أحزاباً علمانية لا طائفية. لذلك أكرر أن التميّز النوعي والدور الرائد هو الدور المسيحي الفاعل وأنا من الذين يدعون إلى الاستمرار به والتركيز عليه».

وظهراً استقبل سيادته سعادة النائب سرج طورسركيسيان الذي قال بعد الزيارة:

«كالعادة كان إجتماعاً مشوّقاً. تباحثنا في أمور عديدة وبصورة خاصة السياسة العامة والأمور المتعلّقة ببيروت وخاصة بعض المشاريع الإنشائية ونعتبر أن كل هذه المشاريع يجب أن تأخذ مجراها القانوني والإداري من أجل منطقة الأشرفية وتعزيز دور هذه المنطقة. في ما يتعلّق بالسياسة، أنا أعتبر أن قانون الإنتخاب والمدّ والجزر الذي يحصل حوله شيء ملفت للنظر في هذا البلد، إنما القصة ما عادت موضوع الإنتخاب والقانون بل أكثر من هذا. أعتقد أن النقاش يجب أن يكون حول مصير البلد، حول مستقبل الحكومة، هل هذه الحكومة ستستمر في هذه الأجواء أو ستبقى من جهة طرف معيّن وكيف ستقوم بالعمل الإنتخابي وتدير الإنتخابات وهي في الوقت نفسه حكومة مع ٨ آذار حتى النهاية. من هذا المنطلق، أعتقد أننا لن نصل إلى نتيجة تتعلّق بقانون الإنتخاب دون النقاش حول المرحلة المقبلة للبلد، دون معرفة الحكومة، دون معرفة السياسة التي ستُعتمد فيما بعد».